دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

The role of internal audit in risk management at the level of Algerian economic enterprises

حواس محمد *

جامعة علي لونيسي - البليدة 02، الجزائر

houasmohamed@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2020/02/19؛ تاريخ القبول : 2020/03/07

مستخلص: تهدف الدراسة إلى تقديم تلخيص لمجموعة من الأدبيات المرتبطة بالمراجعة الداخلية الحديثة بالإضافة إلى إبراز إسهام هذه الأخيرة في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات، من خلال دراسة إستقصائية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

و على هذا الأساس، تم تقسيم هذه الدراسة إلى جانب نظري يتناول مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي الحديث، نظام الرقابة الداخلية و كذا إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة. جانب تطبيقي ويتعرض إلى مساهمة و دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. أين تمكنا من تحديد العلاقة بين الإطار العام لإدارة المخاطر و مدى الإلتزام بمهام و دور المراجع الداخلي من جهة، و مدى الإلتزام بمعايير الأداء للوظيفة من جهة أخرى، على مستوى المؤسسات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: مراجعة داخلية؛ إدارة المخاطر؛ نظام المراقبة الداخلية.

تصنيف JEL: M42 ؛ M41 ؛ M40

Abstract: The objective of this research is to present a synthesis of the literature around internal audit and risk management at company level, as well as the contribution of internal audit in risk management within Algerian companies and this is achieved through an empirical study.

From this effect, we have subdivided this study into two essential axes. A first theoretical axis which presents the notions and fundamental concepts around internal audit, the system of internal control according to the COSO standard and the management of risks within the company. A second practical axis that addresses the contribution of internal audit to risk management within Algerian companies, through an empirical study of a

* المؤلف المراسل

المنارة للاستشارات

ww

sample of them. We were able to conclude a relationship between the general risk management and the level of control over the role of the auditor within Algerian companies.

Keywords: Internal audit; risk management; system of internal control.

Jel Classification Codes : M40; M41; M42.

مقدمة :

لقد عرفت نهاية أزمة الكساد لسنة 1930، استحداث نشاط و مصلحة جديدة على مستوى الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية، بهدف إعطاء ضمانات أكبر على مصداقية و صحة المعلومة المالية و المحاسبية و من ورائها القوائم المالية، ما يطلق عليها بالتدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية*، بتعبير آخر). يبقى أنه عرفت هذه الوظيفة تطورا هامّا مع مرور الزمن ومع تزايد الرهنات على مستوى كل مؤسسة. فقد كان للانهيارات المالية التي مست كبريات الشركات العالمية (Enron, Xerox, WorldCom) دور في طرح مفهوم و اتجاهات حديثة للمراجعة الداخلية، من خلال: تقديمها للنصح و الإرشاد لمسيري المؤسسة، تقديم ضمانات حول فعالية و نجاعة نظام الرقابة الداخلية. ضف إلى ذلك، تقديم طرح جديد لمنهجية التدقيق الداخلي مبنية على إدارة المخاطر. حتى وإن كانت عملية تحديد و تحليل مختلف المخاطر المتعلقة بالمؤسسة على عاتق خلية المراجعة الداخلية، نجد أن النظرة الحديثة لتحليل المنظمات تقوم على الفصل بين الخليتين (التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر) مع تخصيص مجموعة من الأهداف لكل منهما.

في خضم كل هذا، جاءت هذه الدراسة بهدف تقديم تلخيص لمجموعة من الأدبيات المرتبطة بكل من المراجعة الداخلية الحديثة و إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، بالإضافة إلى مختلف التفاعلات بين الوظيفتين، من جهة. إبراز إسهام المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال دراسة إستقصائية لعينة من هذه الأخيرة، من جهة ثانية. في حين سنحاول الإجابة من خلال بحثنا هذا على الإشكالية التالية:

كيف تساهم المراجعة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

و بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث قمنا بطرح الفرضيات التالية:

* سيتم الاعتماد، خلال هذه الدراسة، على كلا المصطلحين: التدقيق الداخلي و– أو المراجعة الداخلية و اعتبار أنهما يعبران على نفس الوظيفة بالمؤسسة. دون التعرض إلى أية اختلافات في هذا الإطار.

المنارة للاستشارات

ww

* **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المراجع الداخلي و الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
* **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بمهام المراجع الداخلي و الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
* **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى إلتزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء للوظيفة و الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

و يبقى من أهم الدراسات و الأبحاث في هذا الموضوع على ندرتها:

- الدراسة المقّدمة من طرف " ضيف الله محمد الهادي" و" لبزة هشام "، تحت عنوان« : كفاءة و فاعلية المراجعة الداخلية للشركات في إدارة المخاطر- 2016 ». أين حاول الباحثين الإجابة على الإشكالية التالية : ما مدى كفاءة و فاعلية المراجعة الداخلية للشركات في إدارة المخاطر؟ من خلال تقديم دراسة نظرية تطرقت إلى تطور المراجعة الداخلية على مستوى المؤسسات، كفاءة و فاعلية هذه الأخيرة بالإضافة إلى دورها في إدارة المخاطر.

- الدراسة المقّدمة من طرف Boulanger Hervé بعنوان « : المراجعة الداخلية في القطاع العام » ، 2013. جاءت هذه الدراسة بهدف الوقوف على مسار إدراج المراجعة الداخلية على مستوى الإدارة العمومية، و التي تزامنت و المهام الموكلة للمراجعة الداخلية على مستوى برلمان مجلس المحاسبة في إطار تقييم السياسات العامة. أين يضع الباحث كخلاصة لهذه الدراسة أن « الشراكة» أو التفاعل بين كل من المسيرين، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية و كذا المراجعة الداخلية مفتاح تحقيق الأهداف الأساسية للمراجعة على مستوى القطاع العام الفرنسي في السنوات المقبلة « : أكبر تحكم في النفقات العامة دون التأثير على جودة الخدمات العمومية المقدمة و المفروضة لصالح المواطن.»

- دراسة Mohamed Barnia بعنوان :«خلق القيمة المضافة السوسيو-اقتصادية (Socio-économique) من خلال المراجعة الداخلية - دراسة حالة المؤسسات المغربية »، 2015. أين تناول الباحث ممارسة المراجعة الداخلية على مستوى المؤسسات العمومية و الخاصة المغاربية من خلال طرح الإشكالية المرتبطة بعدم قدرة المراجعة الداخلية على خلق القيمة السوسيو-اقتصادية المنتظرة بغية التحكم و التسيير الحسن للمؤسسات المغربية .

- الدراسة المقّدمة من طرف " مروة مويسي " بعنوان « إدراك أهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر- دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية -2017 »، أين جاءت هذه الدراسة

المنارة للاستشارات
ww

بهدف التعرض لأهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، من خلال دراسة إستقصائية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

في حين نجد عدد من نقاط الإختلاف بين دراسة الباحثة و دراستنا الحالية، أهداف كل منهما و كذا طريقة تناول الدراسة الإستقصائية (فرضيات الدراسة بالأساس).

تضع الباحثة *بيان إدراك المحاسبين و المدققين و غيرهم لضرورة وجود إدارة تدقيق على مستوى كل مؤسسة*، كهدف أول للدراسة. كما نجد أن الهدف الثاني للدراسة يتمثل في *تحديد العلاقة بين وجود مدقق داخلي، نظام الرقابة الداخلي و إدارة المخاطر قدر المستطاع*. أين تمت صياغة فرضيات الدراسة واختبارها لهذا الغرض من خلال الاتجاه العام لكل محور من محاور الدراسة. في حين سنحاول تحديد مساهمة و مدى تفعيل المراجعة الداخلية لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال الدراسة الإستقصائية. أين تم الإعتماد على تحديد و تحليل معامل الإرتباط بين العوامل المحددة للمراجعة الداخلية (إستقلالية المدقق، معايير الأداء و مهام هذا الأخير، كمتغيرات مستقلة) و الإطار العام لإدارة المخاطر (المتغيرة التابعة).

المحور الأول: الإطار العام للمراجعة الداخلية

1- المقومات الأساسية لوظيفة المراجعة الداخلية

حسب Jacques Renard، قبل التعرض إلى المراجعة الداخلية: مفهومها، أهدافها أو مسار مهمة المراجعة، وجب تقديم المقومات الأساسية لهذه الوظيفة كما يلي(Renard, 2010, pp:65-69):

1-1- المراجعة الداخلية سند لمسيري المؤسسة (Assistant au management): فالمراجعة الداخلية و قبل كل شيء وظيفة بالمؤسسة تسهر على تقديم النصح و الإرشاد، و ذلك دون اتخاذ القرار. الأمر الذي يميزها عن مهمة التسيير بالمؤسسة.

1-2- دون الحكم على الأفراد: هناك عدد من العوامل تقتضي أنه ليس من مسؤوليات المراجع الداخلي الحكم على الأفراد المراجعين: فالهدف الأساسي للمراجعة الداخلية متمثل في البحث عن أفضل تحكم في نشاطات المؤسسة من خلال البحث عن أفضل تفاعل و ديناميكية للمصلحة المراجعة بالمؤسسة، من جهة. كما أن مسؤولية إيجاد حلول لمختلف المشاكل و النقائص المستخلصة من خلال مهمة المراجعة الداخلية ملقاة على عاتق مسيّري المؤسسة، من جهة أخرى. يجب الإشارة أن هذا لا يعني أن مختلف التوصيات المقدمة في هذا الإطار دون أية انعكاسات على الأفراد.

المنارة للاستشارات
ww

3-1- بكل استقلالية: بغرض تحقيق الأهداف المنتظرة من مهمة المراجعة الداخلية كذلك، وجب ضمان أكبر استقلالية للمراجع الداخلي في إطار أداء مهمته. بطريقة أخرى، العمل على عدم تعرّض المراجع الداخلي لأية ضغوطات أو تأثير خلال تأدية مهمته. حتى وإن كان تجسيد هذه الاستقلالية أمرا يصعب تحقيقه (باعتباره قبل كل شيء موظف بالمؤسسة) إلا أنّه يمكن الحديث عن استقلالية المراجع الداخلي من خلال استقلالية خلية المراجعة الداخلية على مستوى الهيكل التنظيمي للمؤسسة، بالإضافة إلى موضوعية هذا الأخير و عدم تدخله في أي تضارب للمصالح الشخصية.

كما تضع معايير المراجعة الداخلية مجموعة من الإرشادات بهدف ضمان الاستقلالية التنظيمية للمراجع الداخلي على النحو التالي (الوردات، 2014، ص ص: 84-85):

- استقلالية خلية المراجعة الداخلية على مستوى الهيكل التنظيمي من خلال تبعيتها المباشرة للإدارة العليا ومجلس الإدارة؛

- الاستقلالية التامة للمراجع خلال عملية: التخطيط، التنفيذ أو إعداد التقرير. بطريقة أخرى، ضمان استقلالية العمل الميداني للمراجع الداخلي؛

- ضمان إيصال المعلومة أو الابلاغ للمصالح العليا (الإدارة العليا، مجلس الإدارة) في التوقيت المناسب؛

- منح المراجع الداخلي كل الصلاحيات بغية الحصول على المعلومات، السجلات والمستندات التي يراها مناسبة في إطار مهمته؛

- منح المراجع الداخلي كل الصلاحيات للاتصال أو الدخول إلى أي مصلحة أو قسم على مستوى المؤسسة في إطار أداء مهمته.

2- مفهوم وأهداف المراجعة الداخلية

بناء على المقومات الأساسية المقدمة، يمكن تقديم تعريف أول للمراجعة الداخلية، فحسب معهد المراجعين الداخلين (IIA)« : المراجعة الداخلية نشاط مستقل وموضوعي يقوم على منح ضمان للمؤسسة حول درجة التحكم في عملياتها (نشاطاتها)، تقديم النصائح بغرض تحسينها والمساهمة في خلق القيمة المضافة. تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها من خلال تقييم وبطريقة نظامية (systémique) و ممنهجة، مختلف مسارات إدارة المخاطر (les processus de management des risques)، المراقبة و الحوكمة على مستوى المؤسسة. بالإضافة إلى تقديم وعرض حلول بهدف مضاعفة فاعليتها. » (Barnia, 2015, p:15) . هذا الأخير يمثل تعريف رسمي مقدم خلال شهر جوان 1999، والذي يمثل المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية (جمعة، 2009، ص: 28).

المنارة للاستشارات
ww

فمن خلال التعريف الحديث للمراجعة الداخلية يمكن التماس تأكيد على القواعد أو الوظائف الأساسية لهذه الأخيرة والمتمثلة في الخدمات الاستشارية (بصفتها سند للإدارة العليا) وكذا خدمات التأكيد الموضوعية (من خلال البحث عن أكبر استقلالية للمراجع الداخلي وكذا اجتناب كل حكم على الأفراد) (ضيف الله، لبزة، 2016، ص ص: 412-432).

في حين تجد معايير التدقيق الدولية (معيار التدقيق الدولي 610) أن التدقيق الداخلي هو« : تقويم أنشطة المنشأة (المؤسسة) المتعارف عليها كخدمة للمنشأة، ومن ضمن وظائفها، من بين أشياء أخرى نظام الرقابة الداخلية وفاعليته » (جمعة، 2009، ص: 29).

من خلال هذين التعريفين للمراجعة الداخلية؛ يمكن تقديم هدف أساسي لهذه الأخيرة و المتمثل في تقديم ضمانات حول مدى تحكم المؤسسة في مختلف نشاطاتها (حسب التعريف المقترح من طرف IIA). كما يمكن طرح عدد من الأهداف و المهام الأخرى مرتبطة بتحقيق أهداف المؤسسة كما يلي (الوردات، 2014، ص: 37) :

- إعطاء ضمانات حول مدى ملاءمة و فاعلية إجراءات نظام الرقابة الداخلية المعتمدة بالمؤسسة، بالإضافة إلى التحقق من تطبيقها؛
- التأكد من التزام مختلف المصالح و المديريات على مستوى المؤسسة بتطبيق و الالتزام بمختلف السياسات و الإجراءات المعتمدة في إطار تحقيق أهداف المؤسسة، خلال فترة زمنية معينة؛
- فحص و تقييم إجراءات إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة و مختلف مراكز الخطر المرتبطة؛
- التأكد من فاعلية الأساليب المعتمدة في تقييم مختلف المخاطر على مستوى المؤسسة؛
- التحقق و التأكد من احترام و الالتزام بالقوانين و الأنظمة المعمول بها.

3- معايير التدقيق الداخلي

في إطار تنظيم مهنة المراجعة الداخلية أصدر معهد المراجعين الداخلين (IIA) مجموعة من المعايير مرتبطة بذلك، سنة 1978. حيث عرفت هذه الأخيرة عدة تطورات بالتناسق مع تطور دور هذه الوظيفة و مختلف الأزمات المالية العالمية (ضيف الله،لبزة ، 2016، ص 414). أين يمكن الحديث، وفق آخر تعديل 2008-2009، عن *معايير الصفات و معايير التنفيذ المرافقة* و كذا *معايير الأداء و معايير التنفيذ المرافقة*، و اللتان تمثلان جزء من الإطار العام الدولي لممارسة المهنة، بالإضافة إلى الميثاق الأخلاقي (le code déontologique) و الإرشادات التطبيقية المهنية (جمعة، 2009، ص: 35).

المنارة للاستشارات
ww

3-1- معايير الصفات : تهتم معايير الصفات أو السمات بالخصائص المرتبطة بمصلحة المراجعة أو الأفراد المكلفين بمهمة التدقيق الداخلي، أين يمكن أن نميز بين (ضيف الله، لبزة، 2016، ص: 416):

- المعيار رقم 1000: و الذي يهتم بتحديد الغرض من السلطة الممنوحة لخلية المراجعة بالإضافة إلى المسؤولية الملقاة على عاتقهم؛
- المعيار رقم 1100: و يهتم بشروط استقلالية و موضوعية المراجع الداخلي في إطار أداء مهامه؛
- المعيار رقم 1200: و يتناول كفاءة المراجع الداخلي و ضرورة بذله العناية المهنية اللازمة؛
- المعيار رقم 1300: و يهتم ببرامج التكوين (أو التقويم) بحثا عن فاعلية و جودة مهمة المراجعة الداخلية.

3-2- معايير الأداء : تتناول معيار الآداء وصف لأنشطة خلية المراجعة الداخلية و تحديد عناصر الجودة المرتبطة بها، أين يمكن تلخيص هذه المعايير في (Renard, 2010, pp : 114- : 121)

- المعيار رقم 2000 : و ينص على ضرورة إحتواء الخلية (المراجعة الداخلية) على دليل إجراءات خاصة بها؛ ضرورة التنسيق فيما بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي للمؤسسة؛ ضرورة إعداد خطة التدقيق بناءا على المخاطر المحتملة؛ إعداد البرنامج السنوي لمصلحة المراجعة بالتوافق (أو التشاور) مع الإدارة العليا و مجلس الإدارة.

- المعيار رقم 2100 : و يتعرض هذا المعيار إلى تقييم حوكمة الشركات؛ ضرورة قيام المراجع الداخلي بتقييم فعالية مسار(le processus) إدارة المخاطر بالمؤسسة من خلال: تقييم مدى حماية ممتلكات المؤسسة، مدى احترام القوانين و الإجراءات الداخلية .... إلخ.

- المعيار رقم 2200 : و يهتم بضرورة التخطيط لمهمة المراجعة الداخلية، أين يجب على المدقق الأخذ بعين الاعتبار: لأهداف المهمة و مجال، المخاطر المرتبطة بالإضافة الى الوسائل المتاحة؛

- المعيار رقم 2300 : يجب استخلاص نتائج مهمة المراجعة الداخلية بناءا على مجموعة من التحليلات و معلومات تتمتع بالموثوقية (تجنب الحكم من خلال مجموعة الفرضيات)؛

- المعيار رقم 2400 : يحتوي تقرير المراجع الداخلي على مختلف النتائج، التوصيات و خطة التنفيذ (le plan d'actions) بالإضافة إلى هدف و مجال تنفيذ المهمة. كما يجب تقديم تقرير المدقق الداخلي لمختلف الأطراف المناسبة (المصلحة المعنية و الإدارة العليا، في الغالب) .

المنارة للاستشارات
ww

- المعيار رقم 2500 : يجب على مسؤول خلية المراجعة الداخلية الحرص و ضمان وضع إجراءات تصحيحية من طرف المصالح المعنية .

- المعيار رقم 2600 : في حالة قبول مستوى خطر غير مقبول (Risque Résiduel)، يجب على المراجع الداخلي مناقشته مع الإدارة العليا للمؤسسة، و في حالة عدم التوصل لإتفاق يتم رفع تقرير بذلك لمجلس الإدارة أو (الجمعية العامة).

المحور الثاني: الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة في ظل المرجع COSO

يعتبر نظام الرقابة الداخلية حلقة وصل بين كل من التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر على مستوى كل مؤسسة. فالتحكم في نظام الرقابة الداخلية يمثل هدف وغاية المدقق الداخلي. من جهة أخرى، يمثل نظام الرقابة جزء من إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة. (Mohamed Hamzaoui, 2008, p: 78)

كما يجب الإشارة إلى التطور المستمر لمفهوم نظام الرقابة الداخلية و محدداته على مر الزمن، ما استلزم منا الاعتماد على الإطار النظري المقدم من طرف لجنة COSO1 (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway) لسنة 1992 و كذا تقرير COSO لسنة 2013*

1- مفهوم نظام الرقابة الداخلية : في تعريف رسمي عن لجنة $COSO_1$، نظام الرقابة الداخلية عبارة عن: "مسار يتم وضعه من طرف مجلس الإدارة، المسيرين ومختلف مستخدمي المؤسسة بهدف إعطاء ضمانات معقولة حول تحقيق الأهداف." (Renard, 2010, p: 137)

في تصور آخر للجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA، " تمثل الرقابة الداخلية خطة التنظيم و كل الطرق و الإجراءات و الأساليب التي تضعها إدارة الشركة و التي تهدف إلى المحافظة عل أصول الشركة و ضمان دقة و صحة المعلومات المحاسبية و زيادة درجة الاعتماد عليها و تحقيق الكفاءة التشغيلية و التحقق من التزام العاملين و بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة." (الصحن و آخرون، 2006، ص: 15).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الرقابة الداخلية تشتمل على مختلف الإجراءات و الأساليب الموضوعة داخل المؤسسة بما في ذلك الهيكل التنظيمي بهدف ضمان

* بالنسبة لتعريف نظام الرقابة الداخلية، المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية و كذا معايير التقييم لهذا الأخير و المقدمة في إطار تقرير COSO 1992 تم الاحتفاظ بكل هذه المفاهيم ودعمها في إطار تقرير COSO 2013 و الذي يتناول الرهانات الجديدة لنظام الرقابة الداخلية (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حوكمة الشركات، تسيير العلاقة فيما بين: الخطر-الأداء-المنح و العلاوات، ...).

المنارة للاستشارات
ww

عدد من الأهداف. أين يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لنظام الرقابة الداخلية (حسب المرجع $COSO_1$) في (الوردات، 2014، ص: 348):

- ضمان فاعلية ونجاعة نشاط المؤسسة؛
- تطبيق مختلف التوصيات وأوامر الإدارة ومنه احترام القوانين والإجراءات؛
- ضمان ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية والمالية (الإبلاغ المالي).

كما تجب الإشارة إلى المحافظة على أصول الشركة كهدف أخر لنظام الرقابة الداخلية (الصحن و آخرون، 2006، ص: 15).

2- مقومات نظام الرقابة الداخلية

يلخص Francis Lefebvre المبادئ أو الشروط الأساسية لجودة نظام رقابة داخلي في: (Lefebvre, 2015-2016, p: 589) http://www.bassani.be/ftp/M%C3%A9mento%20Audit%20et%20commissariat%20aux%20comptes%202015-2016.pdf)

- وجود تنظيم واضح ومتفق عليه؛
- نزاهة العمال واستقامة المسيرين؛
- كفاءة المستخدمين.

3- أدوات وتقنيات الرقابة الداخلية

يجد Francis Lefebvre أن قيام نظام رقابة فعال يتطلب وجود إجراءات وقائية أو رقابية تسمح بتغطية المخاطر الجارية، و المتمثلة في (Lefebvre, 2015- 2016, pp: 589- 591):

- الفصل بين المسؤوليات (حجر أساس نظام الرقابة الداخلية)؛
- الحماية المادية؛
- تبرير مستمر للحسابات (Piste d'audit)؛
- وجود تفويض شكلي ومناسب؛
- مراقبة مختلف عمليات التفويض؛
- الرقابة الآلية (Auto-Contrôle)؛
- تحديد العمليات موضوع الرقابة.

المحور الثالث: الإطار العام لإدارة المخاطر

حتى و إن كانت حالة عدم التأكد أحد المعطيات أو العوامل المتواجدة بصفة تلقائية داخل أي مؤسسة، سيبقى على كل مسير البحث عن مستويات مقبولة من عدم التأكد في إطار تعظيم خلق القيمة. بمعنى أخر، عملية خلق القيمة(la création de valeur) أو عدمها (la

المنارة للاستشارات
ww

(détruire مرتبط أساسا بمجموعة من المخاطر و الفرص المتعلقة بحالة من عدم التأكد. في ظل كل هذا، قامت لجنة COSO بوضع حالة عدم التأكد كفرضية أساسية في بناء ما يسمى بإدارة المخاطر. بطريقة أخرى، تقوم إدارة المخاطر بتقديم إجابة عن المخاطر و الفرص المرتبطة بحالات عدم التأكد على مستوى المؤسسة. (2019, le management des risques de l'entreprise, Cadre de référence, p :2) https://www.coso.org/Documents/COSO-ERM-Executive-Summary-French.pdf

1- مفهوم الخطر و إدارة المخاطر

في حين أن الخطر يمثل« حدث عرضي أو حدث غير متوقع يظهر من مصادر داخلية أو خارجية، لها تأثير على تنفيذ الإستراتيجية أو تحقيق الأهداف (بالمؤسسة).» (الوردات، 2014، ص: 716) تعرف لجنة $COSO_2$ « إدارة المخاطر على أنه مسار يتم تنفيذه (mise en œuvre) من طرف مجلس الإدارة، الإدارة العامة، مسيري المؤسسة بالإضافة إلى مختلف مستخدمي (les collaborateurs) هذه الأخيرة. أين يتم الأخذ به بعين الاعتبار في إطار إعداد إستراتيجية المؤسسة و مختلف نشاطاتها. فتصميم إدارة المخاطر يسمح بتحديد و اكتشاف مختلف الأحداث التي لها تأثير محتمل على المؤسسة، بالإضافة إلى تسيير المخاطر في حدود مستوى المخاطر المقبولة و المتحمَلة (l'appétence pour le risque[*]) من طرف هذه الأخيرة. كما تسمح بتقديم ضمانات معقولة، فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة. ». (2019, le management des risques de l'entreprise, Cadre de référence, p : 3) https://www.coso.org/Documents/COSO-ERM-Executive-Summary-French.pdf

2- مكونات جهاز إدارة المخاطر بالمؤسسة

تتلخص العناصر المكونة لجهاز إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، وفق تقرير $COSO_2$ ، في ثمان (8) عناصر أساسية. أين نجد أنَّ نجاعة هذا الجهاز مرتبطة بمدى توفر هذه العناصر على مستوى المؤسسة بالإضافة إلى فاعليتها، حيث يمكن تلخيصها كما يلي . (2019, le management des risques de l'entreprise, Cadre de référence, pp: 4-5) :https://www.coso.org/Documents/COSO-ERM-Executive-Summary-French.pdf

2-1- البيئة الداخلية: تشمل البيئة الدّاخلية كل من ثقافة و روح المؤسسة. فهي تقدم هيكلة لطريقة فهم و معالجة المخاطر من طرف مختلف المتعاملين بالمؤسسة، وبصفة خاصة تصّور لطريقة الإدارة و تقبل إلى حد معين لمختلف المخاطر، القيم و الأخلاق، بالإضافة إلى مناخ العمل العام للمؤسسة؛

[*] L'appétence pour le risque : وتمثل في مستوى القبول أو الرغبة في المخاطرة أو بترجمة أخرى؛ مستوى المخاطر المقبولة و المتحمَلة

المنارة للاستشارات
ww

2-2- تحديد الأهداف: يقع على عاتق الإدارة تحديد الأهداف مسبقا، بغية تحديد مختلف الأحداث المحتملة و التي لها تأثير على تحقيقها من طرف إدارة المخاطر؛

2-3- تحديد مختلف الأحداث: و تتمثل في تحديد مختلف الأحداث الداخلية و الخارجية و التي لها تأثير محتمل على أهداف المؤسسة مع الفصل بين ما يمثل فرصة وما يمثل خطر؛

2-4- تقييم المخاطر: تأخذ عملية تقييم المخاطر بعين الاعتبار عاملين أساسيين: *إحتمال الحدوث و التأثير المرافق له*. تسمح هذه الأخيرة (التقييم و التحليل للمخاطر) بتحديد طريقة معالجتها و تسييرها؛

2-5- معالجة المخاطر (إدارة المخاطر - تحديد الإستجابات): و تتمثل في وضع مجموعة من القياسات و الإجراءات العلاجية للمخاطر المحتملة أخذا بعين الاعتبار: مستوى الخطر و كذا مستوى القبول أو الرغبة في المخاطرة (l'appétence aux risques). تتمثل هذه الإجراءات في : تجنب، قبول، تخفيض أو تقاسم الخطر؛

2-6- أنشطة المراقبة: و تتمثل في مجموعة من السياسات و الإجراءات الموضوعة بهدف ضمان التنفيذ الفعّال للإجراءات العلاجية للمخاطر (الإجراءات العلاجية و المحدّدة في آخر مرحلة -5-)

2-7- المعلومات و الإتصال: و تقوم على إيصال المعلومة الملائمة أو المفيدة في التوقيت المناسب لمختلف المتعاملين بهدف السماح بتنفيذ مسؤولياتهم؛

2-8- القيادة: يجب الإشارة في هذا السياق أن قيادة و تعديل مسار إدارة المخاطر (تجنب، قبول، تخفيض أو تقاسم الخطر) تتم وفقا للاحتياجات.

3- مهام جهاز إدارة المخاطر بالمؤسسة

يقوم Jacques Renard بتلخيص مهام إدارة المخاطر، أو بالأحرى جهاز إدارة المخاطر بالمؤسسة، في أربع نقاط أساسية (Renard, 2010, pp: 101-102) :

- تحديد مختلف المخاطر الداخلية منها و الخارجية بالمؤسسة (المخاطر الإستراتيجية، السياسية، البيئة ...إلخ) ؛
- تقييم هذه المخاطر من خلال إعداد شبكة تحليل المخاطر (La cartographie des risques[*])، و التي تأخذ بعين الاعتبار احتمال وقوع الخطر (أو التكرار) وكذا تأثير هذا الخطر؛

[*] يتم إعداد شبكة تحليل المخاطر من طرف خلية إدارة المخاطر، أما في حالة غياب مثل هذه الخلية على مستوى الهيكل التنظيمي فإنه يقع على عاتق المدقق الداخلي إعدادها.

المنارة للاستشارات
ww

- البحث عن أفضل طريقة (إستراتيجية) لإدارة المخاطر المحتملة (تحويل أو تقاسم الخطر من خلال التأمين مثلا، التخفيض من مستوى الخطر من خلال تخفيض احتمال الوقوع أو تخفيض الآثار المرتبطة به، تجنب الخطر من خلال تقديم إجراءات أو القبول)؛
- إيجاد التقارب بين إدارة المخاطر العملياتية و كذا الإستراتيجية للمؤسسة من خلال تحسيس المسيرين و كذا تقديم كل الوسائل الضرورية اللازمة لذلك.

بالإضافة إلى المهام الرئيسية السالفة الذكر، يمكن تقديم مهام أخرى لجهاز إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة نوضحها كما يلي:

- إيجاد سبل التعاون ما بين المستويين الإستراتيجي و التشغيلي داخل المؤسسة، فيما يتعلق بإدارة المخاطر. (ضيف الله، لبزة ، 2016، ص: 426)
- وضع سياسات و إستراتيجيات إدارة المخاطر وفقا لإستراتجية و سياسة المؤسسة.

4- التفاعل بين إدارة المخاطر و المراجعة الداخلية و نظام الرقابة الداخلية

إن مناقشة التفاعل بين المراجعة الداخلية و إدارة المخاطر يستلزم تحديد موقع هذه الأخيرة على مستوى الهيكل التنظيمي للمؤسسة. فحتى و إن كانت خلية المراجعة الداخلية تمثل مصلحة مستقلة نسبيا على مستوى الهيكل التنظيمي، مرتبطة (في غالب الأحيان) بصفة مباشرة بالإدارة العليا. نجد غياب لخلية مستقلة لإدارة المخاطر على مستوى معظم المؤسسات (باستثناء كبريات المؤسسات طبعا)، ما ينجّر عنه في الكثير من الحالات تداخل في المهام بين كل من الخليتين (إدارة المخاطر و المراجعة الداخلية). ضف إلى ذلك، وجود عدد من المهام المشتركة للخليتين (خدمة الإدارة العليا، الارتباط المباشر بالإدارة العليا و الاهتمام بكل نشاطات المؤسسة) (Renard, 2010, p: 103) .

ففي ظل غياب لخلية إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، نجد أنه يقع على عاتق المراجع الداخلي المساهمة في إعداد مسار إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة بصفته سند لمسيّري المؤسسة، من خلال تقديمه للنصح و الإرشاد. (Renard, 2010, p: 104)

بالمقابل، وفي حالة توفر المؤسسة على كلا المصلحتين، نجد أنه على المراجع الداخلي وضع خطة التدقيق الداخلي بناءا على شبكة المخاطر (La cartographie des risques) و تقييم المخاطر التي يمكن للمؤسسة التعرض لها (الوردات، 2014، ص: 675) (المقدمة سلفا من طرف إدارة المخاطر). ما يطلق عليه انتهاج مصلحة التدقيق الداخلي لأسلوب التدقيق المبني على المخاطر (حسب الإطار العام الدولي لممارسة مهنة التدقيق الداخلي - إصدار 2009). إضافة إلى ذلك، وحسب معيار التدقيق الدولي 2100، يقع على عاتق خلية المراجعة الداخلية تقييم

المنارة للاستشارات
ww

فعالية مسار إدارة المخاطر بالمؤسسة (الوردات، 2014، ص 697) (و الذي يتم وضعه غالبا من طرف إدارة المخاطر- في حالة توفر مثل هذه الخلية – بالتعاون مع الإدارة العليا). بمعنى آخر، يقع على عاتق المراجع الداخلي تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلي (المنتج النهائي للمراجعة الداخلية) (Renard, 2010, p: 105)

في الجانب المقابل، و بالرغم من التطور الهائل للمراجعة الداخلية بالمؤسسة و مساهمتها في تحقيق أهداف هذه الأخيرة إلا أن أداء أو نشاط هذه الخلية لا يخلو من مجموعة المخاطر (إخفاق مهمة التدقيق، التأكيد الخاطئ أو حتى فقدان موضوعية المدقق الداخلي (الوردات، 2014، ص 696))، أين يقع على عاتق إدارة المخاطر تحديدها و تقييمها و محاولة معالجتها.

المحور الرابع: منهجية الدراسة الميدانية و إختبار الفرضيات

1- مجتمع و عيّنة الدراسة: بهدف إبراز مساهمة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، تم حصر مجتمع الدراسة في المراجعين الداخليين على مستوى هذه الأخيرة. بالإضافة إلى المحاسبين في ظل العدد المحدود من المراجعين الداخليين على مستوى كل مؤسسة (ما أثّر سلبا على حجم العينة)، و ذلك شريطة دراية المحاسبين بإجراءات المراجعة الداخلية و إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة. و قد شملت عيّنة الدراسة 70 فرد موزعة بين المحاسبين و المراجعين على مستوى مختلف المؤسسات الإقتصادية، في حين تم إسترجاع 31 إستمارة صالحة التحليل ما يمثل 44.29% من مجموع الاستمارات الموزّعة.

الجدول رقم (01): الإحصائيات الخاصة بعيّنة الدراسة و باستمارة الإستبيان

البيان	حجم العينة	النسبة المؤوية
الاستمارات الموزعة	70	100%
الاستمارات المفقودة	39	55,71%
الاستمارات الملغاة	0	0,00%
الاستمارات الصالحة	31	44,29%

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

2- أدوات الدراسة: تم الاعتماد في إعداد إستمارة الإستبيان، توزيعها و كذا معالجتها على عدد من الأدوات:

2-1- المقابلة: تم إجراء عدد من المقابلات مع أفراد من مجتمع الدراسة بغرض إعداد إستمارة الأسئلة و الإلمام بجوانب الموضوع .

المنارة للاستشارات
ww

2-2- البرامج الإحصائية: تم الاعتماد على كل من برنامج Excel في إعداد الرسوم البيانية و البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS في عملية التفريغ، التحليل الإحصائي و إختبار فرضيات الدراسة.

2-3- الأساليب الإحصائية: و المتمثلة في المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري كأساليب إحصائية وصفية، معامل الإرتباط بيرسون و معامل ألفاكرونباخ بغرض إختبار صحة الفرضيات كأساليب إحصائية إستدلالية.

3- تصميم الإستبيان

لقد تم إعداد استمارة الأسئلة بالإعتماد على سلم ليكرت خماسي الأبعاد، و ذلك بهدف تحديد الإتجاه العام لكل محور من محاور الدراسة وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (02): سلم ليكرت خماسي الأبعاد

	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	[1,8 - 1]	[2,6 - 1,81]	[3,4 - 2,61]	[4,2 - 3,41]	[5 - 4,21]

و بالاعتماد على الجدول رقم (02) أعلاه، نلاحظ أنه يتم التعبير عن كل إجابة من خلال إحدى الدرجات (من 1إلى 5) في حين يتم تحديد الإتجاه العام للمحور (أو الفقرة) من خلال المتوسط المرجح لهذا الأخير.

تم تقسيم إستمارة الإستبيان إلى جزئين أساسيين: الجزء الأول و يحتوي على البيانات الشخصية لعينة الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص و الخبرة المهنية) أما الجزء الثاني فيتناول المحاور الأساسية للدراسة كما يلي:

*المحور الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية؛

*المحور الثاني: استقلالية المراجع الداخلي؛

*المحور الثالث: مهام و دور المراجع الداخلي بالمؤسسة؛

*المحور الرابع: التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء.

4- تحليل نتائج الإستبيان و مناقشتها:

4-1- ثبات و صدق أداة الدراسة : بغرض تقدير مدى ثبات أداة الدراسة و مدى إتساق فقراتها (بمعنى الحصول على نفس نتائج الدراسة في حالة ما إذا تم إعادة توزيع الإستبيان مرة أخرى و تحت نفس الشروط أو الظروف) ثم الإعتماد على معامل ألفاكرونباخ.

الجدول رقم (03): معامل ألفاكرونباخ

المنارة للاستشارات
ww

عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ	الجذر التربيعي للمعامل
23	0,906	0,952

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (03) أعلاه، نلاحظ أن معامل ألفاكرونباخ لجميع فقرات الدراسة يساوي إلى 0,906 ما يدل على أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، في حين الجذر التربيعي لهاذا الأخير يساوي إلى 0,952 ما يدل على صدق نتائج الإستبيان أو أداة الدراسة.

4-2- تحديد الإتجاه العام لمحاور الدراسة

4-2-1- الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية

بهدف تحديد آراء أفراد العينة حول مدى توفر المقومات الأساسية لإدارة المخاطر (الإطار العام لإدارة المخاطر) على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تم تخصيص عدد من الفقرات المرتبطة بذلك و الملخصة بالجدول التالي:

الجدول رقم (04): الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية

الفقرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يتم تحديد مختلف المخاطر الداخلية منها و الخارجية بالمؤسسة (المخاطر الإستراتيجية، السياسية، البيئة ...إلخ)	31	3,3871	1,17409
يتم تقييم هذه المخاطر من خلال إعداد شبكة تحليل المخاطر (La cartographie des risques)	31	3,5806	1,28515
هناك بحث عن أفضل طريقة (إستراتيجية) لإدارة المخاطر المحتملة (تقاسم الخطر، التخفيض من مستوى الخطر، تجنب الخطر أو القبول).	31	3,4839	1,17958
توجد سياسات و إستراتيجيات لإدارة المخاطر وفقا لإستراتجية و سياسة المؤسسة.	31	3,3548	0,79785
هناك بحث عن إيجاد التقارب بين إدارة المخاطر العملياتية و كذا إستراتيجية المؤسسة	31	3,4839	0,96163
هناك بحث عن الاستغلال الأمثل لمختلف الفرص بالإضافة إلى تقليص الخسائر التشغيلية من خلال تحديد و تحليل مختلف الحالات (أو الأحداث) الممكنة	31	3,7419	0,89322
الاتجاه العام للمحور الأول	**31**	**3,5054**	**0,91133**

المنارة للاستشارات
ww

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال تحليل الجدول رقم (04) أعلاه، نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة و المرتبطة بالمحور الأول بلغت 3,50 بانحراف معياري بلغ 0.911 ما يدل على أن هناك *اتفاق (موافقة)* على توفر إطار عام مقبول لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية.

4-2-2- استقلالية المراجع الداخلي

المنارة للاستشارات
ww

الجدول رقم (05): استقلالية المراجع الداخلي

الفقرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تتبع خلية المراجعة الداخلية للإدارة العليا ومجلس الإدارة على مستوى الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	31	4,4194	0,50161
يتمتع المراجع الداخلي بكل الصلاحيات بغية الحصول على المعلومات، السجلات والمستندات التي يراها مناسبة في إطار مهمته	31	4,5806	0,56416
يتمتع المراجع الداخلي بكل الصلاحيات للاتصال أو الدخول إلى أي مصلحة أو قسم على مستوى المؤسسة في إطار أداء مهمته.	31	4,4516	0,7229
بإمكان المراجع الداخلي إيصال المعلومة أو الإبلاغ للمصالح العليا (الإدارة العليا، مجلس الإدارة) في التوقيت المناسب	31	4,2581	0,77321
هناك استقلالية تامة للمراجع خلال عملية: التخطيط، التنفيذ أو إعداد التقرير. بطريقة أخرى، هناك استقلالية في إطار العمل الميداني للمراجع الداخلي	31	3,7742	0,99028
الاتجاه العام للمحور الثاني	**31**	**4,2968**	**0,50825**

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال تحليل فقرات المحور الثاني و المرتبط باستقلالية المراجع الداخلي (الجدول رقم (05))، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة بلغ 4,30 بانحراف معياري 0,51 ، ما يبرز *الموافقة و بشدة* على توفر الشروط العامة لاستقلالية المراجع الداخلي على مستوى المؤسسات الجزائرية.

4-2-3- مهام و دور المراجع الداخلي

الجدول رقم (06): مدى الإلتزام بمهام و دور المراجع الداخلي

الفقرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يقوم المراجع الداخلي بمنح ضمانات حول مدى ملاءمة و فاعلية إجراءات نظام الرقابة الداخلية المعتمدة بالمؤسسة.	31	3,7097	1,03902

المنارة للاستشارات

يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من التزام مختلف المصالح و المديريات على مستوى المؤسسة بالتطبيق و الالتزام بمختلف السياسات و الإجراءات المعتمدة.	31	4,4516	0,56796
يقوم المراجع الداخلي بفحص و تقييم إجراءات إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.	31	3,7419	0,92979
يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من فعالية الأساليب المعتمدة في تقييم مختلف المخاطر على مستوى المؤسسة.	31	3,6452	0,87744
يقوم المراجع الداخلي بالتحقق و التأكد من الاحترام و الالتزام بالقوانين و الأنظمة المعمول بها	31	4,4839	0,56985
الاتجاه العام للمحور الثالث	**31**	**4,0065**	**0,56682**

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال تحليل فقرات المحور الثالث و المرتبط بمدى *الالتزام بمهام و دور المراجع الداخلي (أنظر الجدول رقم (06) أعلاه)*، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة بلغ 4,01 و بإنحراف معياري 0,57 ، ما يبرز *موافقة أفراد العينة* على الاحترام و التقيد بمهام و دور المراجع الداخلي على مستوى المؤسسات الجزائرية.

4-2-4- مدى إلتزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (07): مدى إلتزام المراجع الداخلي بمعايير الآداء

الفقرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف العياري
تحتوي خلية المراجعة الداخلية على دليل إجراءات خاصة بها	31	4,2581	0,68155
يتم إعداد البرنامج السنوي لمصلحة المراجعة بالتوافق (أو التشاور) مع الإدارة العليا و مجلس الإدارة	31	4,3548	0,66073
هناك تنسيق فيما بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي للمؤسسة	31	3,3226	1,16582
هناك تقييم لفعالية مسار(le processus) إدارة المخاطر بالمؤسسة من طرف المراجع الداخلي.	31	3,5484	0,92516
يحتوي تقرير المراجع الداخلي على مختلف النتائج، التوصيات و خطة التنفيذ (le plan d'actions) بالإضافة إلى هدف و مجال تنفيذ المهمة	31	4,2903	0,58842
يتم تقديم تقرير المدقق الداخلي لمختلف الأطراف المناسبة (المصلحة المعنية و الإدارة العليا، في الغالب)	31	4,3226	0,47519
تعمل خلية المراجعة الداخلية على ضمان وضع إجراءات تصحيحية من طرف المصالح المعنية	31	4,129	0,92166
الاتجاه العام للمحور الرابع	**31**	**4,0323**	**0,46027**

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال تحليل فقرات الجدول رقم (07) أعلاه، و المرتبط بالمحور الرابع، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة بلغ 4,03 ، بانحراف معياري 0,46 ، ما يدل على أن هناك *اتفاق (موافقة)* على توفر و احترام المراجعين الداخليين لكل ما يتعلق بمعايير الأداء المرتبطة بالوظيفة.

4-3- اختبار فرضيات الدراسة

بغية إختبار صحة فرضيات الدراسة إرتأينا الإستعانة بمعامل الإرتباط بيرسون، و الذي يسمح بتحديد مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية (المحور الأول) و المحدّدات أو المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية (المحور الثاني، الثالث و الرابع) .

المنارة للاستشارات
ww

- **إختبار الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستقلالية المراجع الداخلي و الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الجدول رقم (08): معامل الارتباط بين متغيرات الفرضية الأولى

		المحور الثاني: استقلالية المراجع الداخلي
المحور الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية	معامل الارتباط بيرسون	0,337
	مستوى الدلالة	0,064
	حجم العينة	31

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (08) أعلاه، نلاحظ أن معامل الارتباط بلغ 0,337 . ما يدل على *عدم وجود إرتباط* بين المحورين. أي *لا توجد هناك علاقة ذات دلالة* إحصائية بين الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية و إستقلالية المراجع الداخلي، عند مستوى دلالة 0,05 . و هو ما يجرنا إلى *رفض صحة الفرضية الأولى*.

- **إختبار الفرضية الثانية :** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بمهام و دور المراجع الداخلي و الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم (09): معامل الإرتباط بين متغيرات الفرضية الثانية

		المحور الثالث: مهام و دور المراجع الداخلي بالمؤسسة
المحور الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية	معامل الارتباط بيرسون	0,746**
	مستوى الدلالة	0,000
	حجم العينة	31

**هناك ارتباط عند مستوى دلالة 0,05

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (09) أعلاه، نلاحظ أن معامل الإرتباط بلغ 0,746 عند مستوى دلالة 0,05 ، ما يدل على وجود إرتباط قوي بين المحورين. بطريقة أخرى، توجد علاقة (طردية) ذات دلالة إحصائية بين الإطار العام لإدارة المخاطر و مدى الإلتزام بمهام و دور المراجع الداخلي على مستوى المؤسسات الجزائرية، و منه يتم قبول الفرضية الثانية.

المنارة للاستشارات
ww

- **إختبار الفرضية الثالثة :** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى إلتزام المراجع الداخلي بمعايير الآداء و الإطار العام لإدارة المخاطر، على مستوى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم (10): معامل الإرتباط بين متغيرات الفرضية الثالثة

		المحور الرابع: التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء
المحور الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية	معامل الارتباط بيرسون	0,669**
	مستوى الدلالة	0,000
	حجم العينة	31

**هناك ارتباط عند مستوى دلالة 0,05

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (10) أعلاه، نلاحظ أن معامل الإرتباط بلغ 0,669 ، عند مستوى دلالة 0,05 ، ما يدل على وجود إرتباط قوي بين المحورين. بطريقة أخرى، توجد علاقة (طردية) ذات دلالة إحصائية بين الإطار العام لإدارة المخاطر و مدى إلتزام المراجع الداخلي بمعايير الآداء على مستوى المؤسسات الجزائرية. و منه يتم قبول الفرضية الثالثة.

الخلاصة: جاءت هذه الدراسة بهدف تقديم تلخيص لمجموعة من الأدبيات المرتبطة بكل من المراجعة الداخلية الحديثة و إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، بالإضافة إلى مختلف التفاعلات بين الوظيفتين، من جهة. إبراز إسهام المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال دراسة إستقصائية لعينة من هذه الأخيرة، من جهة ثانية. كما حولنا الاجابة على الاشكالية التالية: ***كيف تساهم المراجعة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟***

من خلال الجانب النظري لهذه الورقة البحثية وكذا الدراسة الاستقصائية، يمكن تقديم عدد من النتائج من أهمها:

- تتوفر المؤسسات الجزائرية على المقومات الأساسية لخلية المراجعة الداخلية (توفر الشروط العامة لاستقلالية المراجع الداخلي، التقيد بمهام و دور المراجع الداخلي بالإضافة إلى توفر و احترام المراجعين الداخليين لكل ما يتعلق بمعايير الآداء المرتبطة بالوظيفة)؛

المنارة للاستشارات
ww

- توجد علاقة (طردية) ذات دلالة إحصائية بين الإطار العام لإدارة المخاطر و مدى الإلتزام بمهام و دور المراجع الداخلي على مستوى المؤسسات الجزائرية، عند مستوى دلالة 0,05 ؛
- توجد علاقة (طردية) ذات دلالة إحصائية بين الإطار العام لإدارة المخاطر و مدى إلتزام المراجع الداخلي بمعايير الآداء على مستوى المؤسسات الجزائرية، عند مستوى دلالة 0,05؛
- *لم نستطع التماس علاقة ذات دلالة* إحصائية بين الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الجزائرية و إستقلالية المراجع الداخلي، عند مستوى دلالة 0,05 .

يبقى أنه ككل بحث علمي لا تخلو دراستنا هذه من النقائص و الهفوات أين نجد أنه كان من الأحسن أن تشتمل الدراسة الاستقصائية على عدد أكبر من المشاهدات مع إسقاطها على المراجعين الداخليين فقط.

قائمة المراجع

- **باللغة العربية**
- **الكتب**

1. الصحن عبد الفتاح محمد و آخرون، 2006، **الرقابة و الراجعة الداخلية الحديثة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية.
2. الوردات خلف عبد الله، 2014، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير** الدولية **الصادرة عن IIA**، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن.
3. جمعة أحمد حلمي، 2009، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

- **المقالات في مجلة علمية**

4. ضيف الله محمد الهادي، لبزة هشام، 2016، **كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية للشركات في إدارة المخاطر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع،ص ص 412-432، الجزائر.
5. مويسي مروة، 2017، **إدراك أهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر- دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، العدد 2، ص ص 256-275**، الجزائر.

- **باللغة الأجنبية**

- **Ouvrages**

1. HAMZAOUI Mohamed, 2008, **audit: gestion des risques d'entreprise et contrôle interne,** 2ème édition, France, éditions Pearson.

المنارة للاستشارات
ww

2. LEFEBVRE Francis, 2015-2016, **Mémento Audit et commissariat aux comptes 2015-2016,** éditions Francis Lefebvre, disponible sur le lien : http://www.bassani.be/ftp/M%C3%A9mento%20Audit%20et%20commissariat%20aux%20comptes%202015-2016.pdf .

3. RENARD Jacques, 2010, **théorie et pratique de l'audit interne**, éditions Eyrolles, Paris.

➢ **Articles scientifique**

4. BOULLANGER Hervé, 2013, **le point sur... l'audit interne dans le secteur public**, Revue française d'administration publique, N° 148, pp 1029-1041, France.

➢ **Thèses universitaires**

5. BARNIA Mohamed, 2015, **la création de valeur ajoutée socio-economique par l'audit intenre : cas d'entreprises marocaines**, école doctorale Abbé Grégoire, France.

➢ **Sites Web**

6. Le management des risques de l'entreprise, Cadre de référence, synthèse, https://www.coso.org/Documents/COSO-ERM-Executive-Summary-French.pdf .

المنارة للاستشارات

ww